التصدي للفقر

الفقر والعوز ظاهرة اجتماعية وآفة بشرية معرض لها أي إنسان في كل زمان ومكان، لأن المال غاد ورائح، والفقر أصبح سمة من سمات الحياة وتبعاته مقلقة للفرد والأسرة، والمجتمع، وقد مر العالم بفترات ازداد فيها الفقراء فقرًا، وذلك ناتج من الكوارث سواء البشرية منها أو الطبيعية، وأعنى بالكوارث البشرية الحروب التي دارت وتدور رحاها في بقع كثيرة من العالم.

وهنا يتضح لنا أن الأسباب الكامنة وراء الفقر متعددة منها: ما هو من صنع الإنسان، ومنها الخارج عن إرادته؛ ولكن لمعالجة الفقر يجب اتخاذ إجراءات جدية للتصدي لها، سواء أكان السبب في حدوثه إنسانيا أم لا.

ولعل أبرز الأسباب البشرية لظاهرة الفقر هو سوء توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وانحصارها في أيدي فئة قليلة من البشر يستحوذون فيها على نصيب الآخرين بطرق مختلفة؛ ولعل معظمها غير مشروع، ويزداد الأمر سوءًا إذا كانت هناك قوانين ظالمة تبيح لهم ذلك فتتفاقم الظاهرة وتزداد انتشارا.

ومن الطرق غير المشروعة إنسانيًا: الثراء الناتج عن عدم منح العامل أجره، الذي يوازى تمامًا الجهد الذي قام به في عملية الإنتاج من قبل صاحب العمل، مما يؤدي إلى عدم تمكن العامل من سد حاجاته وحاجات أسرته الضرورية من هذا الأجر، وكذلك حصول بعض الحذاق من أفراد المجتمع- عن طريق الرشوة وسوء استغلال الوظيفة- على مبالغ طائلة، كان من المفترض أن تنفق في برامج الدعم؛ لتقليل مظاهر الفقر وتبعاته، بدلاً من أن تكون سببًا لانتشار الفقر في زمننا هذا للأسف.

وأمثلة الفقر الناتج عن الكوارث التي سببها فعل الإنسان الحروب، وأورد مثلاً قريبًا منا، نراه كل يوم على شاشات التلفاز، كالذي يعانيه شعبنا العربي في فلسطين من جراء الاحتلال الإسرائيلي الغاشم، حيث يبلغ عدد الفقراء في فلسطين ٧٠٪ من السكان، كما يبلغ عدد الأشد فقرًا -الفقر المدقع- حسب تصنيفات الوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة ٤٠٪، وتبلغ نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني ٣٥٪.

ولقد انتبه العالم لظاهرة الفقر، فحاولت العديد من المجتمعات التصدي لها بوسائل عديدة قبل الوصول إلى فكرة توزيع الثروة، كما قامت الأمم المتحدة والعديد من منظماتها المتخصصة بحملات

للتصدي لهذه الظاهرة، ولعل أبرز هذه الحملات ما تم في العام الماضي من قبل منظمتي «فن الحياة» و«الاتحاد الدولي للقيم الإنسانية» بلغ عدد المشاركين فيها في AOL&IAHV في العالم ٧،٤٣ مليون شخص بمشاركة ١٢٧ دولة من دول العالم.

فقضية الفقر من أهم القضايا التي تواجه المجتمع البشري عبر التاريخ، وينتج عنها ردود أفعال كثيرة ومتنوعة تخل بالبناء الاجتماعي، منها على سبيل المثال لا الحصر: جرائم السرقة بكافة أنواعها وأشكالها، وما ينتج عنها من تبعات كالاعتداء والقتل لمن يملكون المال المستهدف سرقته.

وكذلك فإن الفقر -عند بعض أصحاب النفوس الضعيفة- يساعد على الانحرافات الأخلاقية، والتطرف الديني، وتكفير المجتمع، والحقد على من يملكون المال خاصة، مما يؤدى إلى رفع السلاح في بعض الأحيان ضدهم وضد رجال الأمن؛ الذين يعدونهم حماة للكفرة.

وقد اهتم الإسلام بظاهرة الفقر، وبين كيفية معالجتها، فنص القرآن على أن في مال الغني حقًا معلومًا للسائل والمحروم، والأحاديث النبوية وسيرة نبينا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم تضع العديد من القواعد لمعالجة هذه الظاهرة، فالمبدأ الإيماني الراسخ هو اعتبار أن المال مال الله، يمنحه لمن يشاء، والأغنياء هم وكلاء الله فيه، فللفقراء

وذوي الحاجة نصيبهم، فالزكاة كفرض إسلامي، والصدقات كقربة لله تعالى، تزيد من التوازن الاجتماعي والتقارب بين طبقات المجتمع، فيزداد ترابطًا وتماسكًا، وقد كان بيت المال في العصر الأول للخلفاء الراشدين يَدفع للمسلمين حقهم مما أفاء الله به عليهم من الأرض المفتوحة، فالغرض الأسمى للإسلام هو إبعاد الفرد عن ذل السؤال وهمّ الدَّين، فكان يعطيهم ما يكفيهم من ناحية، ومن ناحية أخرى كان يحثهم على العمل لكسب قوت يومهم.

ولعل التوجه نحو توزيع الثروة على من حرموا منها نمط من أنماط المعالجة المباشرة التي تستهدف الحد من ظاهرة الفقر وتحقيق شكل من أشكال التوازن بين فئات المجتمع المختلفة، في مواجهة أعباء وتكاليف ضروريات الحياة، كما أنها تقرب من هدف عدالة التوزيع.

وها نحن الآن في ليبيا نبحث عن الآليات يتم من خلالها توزيع الثروة بعد أن أصبح أمر توزيعها طريقًا وتوجها لا رجعة فيه، وقد اجتهد الكثيرون في الكيفية والأساليب، ولكني أقول هنا: إن الاختلاف في كيفيه التوزيع وأساليبه ليس عيبًا إذا كان المختلفون مؤمنين بالفكرة، وخاصة إذا هدفها التصدي لظاهرة الفقر.

وها هي العدوى تنتقل إلى جيراننا الأشقاء، فالحكومة المصرية تدرس الآن إمكانية توزيع أسهم من شركات القطاع العام المصري على المصريين لتكون إفادة بطريق مباشر. ويبلغ عدد هذه الشركات ١٥٣ شركة وسيتم إعداد ٤١ مليون صك من الأسهم، توزع على ٤١ مليون مواطن.

من هنا نرى أن عملية توزيع الثروة توجه إنساني سامٍ في مضمونه، وإن اختلفت أشكال وأساليب تنفيذه. وأملى كبير في أن لا نضيع هذا المضمون السامي أثناء التنفيذ، ونُفقِده قيمته كما فعلنا في تنفيذ مقولة: "شركاء لا أجراء".

ويمكن لي أن أقترح بعد الإطلاع على تجارب الآخرين في مناطق كثيرة من العالم، وما كُتب ودار من مناقشات داخل مؤسسات ووسائل الإعلام في المجتمع العربي الليبي، أقترح أن توزع الثروة في ليبيا بعد أن يتم تحديد القيمة المستهدف توزيعها وفقًا لمعايير احتياجات المجتمع في مشاريعه الإستراتجية، وما يقدمه من خدمات مهمة للفرد والأسرة بحيث يتحقق المبلغ المتبقي المقرر توزيعه على الأفراد ليكون عوضًا لدخل كل فرد؛ ليصل به إلى درجة إشباع مقبولة لحاجاته وحاجات أسرته، وذلك يمكن أن يتم وفقًا لأسلوبين:

- الأسلوب الأول:

التوزيع المباشر: وهو تخصيص مبلغ نقدي من المال يوزع مباشرة على المواطنين، تحدد نسبة منه حسب دخول المواطنين لتكفي مع دخله الأساسي احتياجاته الحياتية، والنصف الآخر يسمح له فيه باستثماره دون أن نحدد له الجهة، وإنما نعرفه بكافة الوسائل التعريفية على أوجه الاستثمارات المناسبة.

- الأسلوب الثاني:

التوزيع غير المباشر للثروة، وذلك باستمرار دعم بعض احتياجات الفرد، سواء أكان ذلك في التعليم والصحة أم في نواحي الحياة الأخرى، من مأكل وملبس ومسكن، مع الاهتمام بتطوير نظام الضمان الاجتماعي.

بهذا التكامل المدروس يمكن أن نحقق توزيعًا قريبًا -إلى حد كبير- من عدالة توزيع الثروة داخل مجتمعنا العربي الليبي، ونمد يد العون لإخوتنا من ذوي الحاجة.

مشكلة الأجور

من الحقائق المسلم بها أنه ليس بالإمكان أن تستقيم الأمور في أي بلد من البلدان إلا إذا كان هناك عمل جاد منتظم وذو كفاءة عالية، ويتصف بالاستقرار والاستمرارية في الأداء؛ ولكي تكون لأي عمل هذه المكانة يجب أن يكون الأجر مساويًا للجهد المبذول، ويغطى أيضًا الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية للإنسان العامل وأسرته؛ على أن يتم ذلك وفقًا لدراسات محسوبة حول غلاء المعيشة في البلد المستهدف، بمعنى آخر يجب أن يحصل العامل على أجر يوفر له ولأسرته حياة كريمة تتفق مع تطلعات العامل في المستقبل.

ووفقًا للعديد من الكتابات والبحوث في هذا المجال -سواء أكانت كتابات وصفية أم تحليلية نقدية- فإنه يوجد خلل دائم عبر التاريخ بين قيمة الأجر ومتطلبات المعيشة، وحتى المطالبة بتعديل هذا الخلل مستمرة عبر كل العصور.

والأصل في تصور الكثير من الباحثين يرجع إلى أن العامل من خلال جهده وعمله لا يتقاضى الأجر الكافي -مقارنة بالجهد- المحسوب فيه قيمة تكلفة المعيشة اليومية للفرد، أي أن القضية ليست قضية

قيمة الإنتاج الذي ينتجه العامل، بل قضية عامل لا يتمكن من خلال أجره أن يوفر لنفسه ولأسرته حاجاته الضرورية.

وقد تطلب هذا الأمر من النقابات العمالية في أوروبا وأمريكا -وعلى مدى زمن طويل- حركات نضالية متعددة من أجل الوصول إلى تحقيق شكل من أشكال التوازن بين الأجر والجهد المبذول.

أما في دول العالم الثالث والدول العربية وبلادنا فإن العامل كان يتقاضى الأجر الذي يحدده رب العمل؛ وفقًا لقناعاته الشخصية، وشغفه بالحصول على أكبر جزء من العائد المحقق في المشروع، سواء كان في الزراعة أو الإنتاج الحرفي أو الخدمات الأخرى.

وقد حاولت العديد من الدول التدخل؛ بسن مجموعة من التشريعات تحدد الحد الأدنى للأجور وغيرها من الضوابط غير أنه دائمًا يكون تقدير الحد الأدنى واقعًا تحت تأثير رأى أصحاب الإعمال؛ ودائمًا يكون محل مجاملة من قبل حكومات العالم الثالث لرجال الأعمال.

أما في ليبيا فقد حاولت الدولة التحسين من أجور العمال إلى أن وصلت إلى أقصى حد يتمناه أي عامل في العالم، وهو أن يصبح شريكًا في الإنتاج؛ وفقًا لجهده، غير أنه للأسف الشديد لم يتم تطبيق ذلك بصورة سليمة تمكن العمال من الحصول على حقهم من عائد الإنتاج،

أو أن تحفزهم على العطاء وزيادة الجهد، وبالتالي فزيادة الإنتاج وارتفاع مستوى الإتقان الذي يؤدي إلى زيادة عائدهم ونصيبهم من الإيرادات المحققة من أرباح تسويق الإنتاج، وإن التخبط في تنفيذ هذا التوجه وسوء التعامل مع هذا المبدأ الإنساني؛ أدى إلى تدهور أحوال هذه المنشآت، مما حدا باستمرار مشكلة التناقض بين الأجر والجهد.

وحاولت الدولة اللجوء إلى سياسة التوسع في التوظيف، خاصة منذ السبعينيات إلى التسعينيات؛ بصرف النظر عن مدى حاجة القطاع العام والوظيفة العامة، على أساس يزعم أن ذلك يحقق مفهوم «العمالة» الكاملة، بينما كان يضمن في الواقع تبعية الجميع للدولة، فلا يستطيع أحد أن يتظاهر أو يعتصم ضدها، فهي التي «تمنح وتمنع»، وصدرت على إثر تشريعات تمنع إقالة العامل أو فصله حتى وإن كان غير كفء أو زائدًا عن حاجة العمل.

إن المقارنة بين عائد العمل في ليبيا واحتياجات الإنسان أصبحت مقارنة تحتاج إلى وقفة جادة للنظر فيها؛ لأن ما جرى في السابق واقعيًا وعلميًا هو تحويل العمل في بلادنا إلى نوع من أنواع التأمين ضد البطالة، أو نوع من «ضمان» معاش الحد الأدنى، أما ما يصح أن نطلق عليه البطالة المقنعة.

أما العمل الحقيقي فهو العمل الذي يستطيع الإنسان أن ينتج فيه ويبدع في إنتاجه ويتحصل على أجر يكفيه لتوفير حياة كريمة له ولأسرته، ويحرض السلوك المهني لدى المجتهد على العطاء والالتزام بعمله، ويزيد من إتقانه على أحسن وجه، بالتالي يتحقق نجاح المؤسسات والشركات المساهمة بهمة وسواعد عمالها.

وفي هذه الأيام يدور الحديث على توزيع الثروة، وهو هدف نبيل في تصوري يقصد به تعويض الليبيين عن عدم النظر في أجورهم منذ أكثر من ٢٠ عامًا تحت فلسفة حقهم في ثروة المجتمع، ولا اعتراض على ذلك، ولكن وفقًا لدراسات عديدة أجريت في مناطق من العالم؛ متشابهة إلى حد ما مع حالتنا الليبية؛ تفيد أنها تزيد من الاتكالية واستمرار عدم الإنتاج؛ لأن هناك فارقًا بين من يحصل على المال بجهده أو من يأتيه إرثًا أو حقًا بدون عناء.

وهذا التخوف يجب أن يؤخذ في الاعتبار، كما أنني من خلال متابعتي لما يدور من نقاش وإطلاعي على ما كتب؛ أنبه إلى شيء آخر مهم، وهو أنه يجب إعطاء الحرية لصاحب المال في كيفية استثمار أمواله، فعلى سبيل المثال إذا قررنا منح المواطن ٣٠٠٠٠ ثلاثون ألف دينار؛ فلعدم صرفها في أوجه غير استثمارية يجب أن نحدد له حرية الصرف في جزء منه يتصرف فيه كيف شاء، وليكن الثلث

مثلا، أما الثلثين فيشترى بهـا أسـهم أو سـندات أو يشـارك بهـا في منشأة خدمية أو إنتاجية يختارها هو، ولا يتم اختيارها له. بمعنى آخر: سوق الأوراق المالية تعلن عن الشركات التي ستبيع أسهمها أو الشركات الجديدة، ويترك للمواطن حرية استثمار أموالـه في المكـان الذي يراه مناسبًا.

وفي كل الأحوال فالموضوع له محاذير نفسـية واجتماعيـة واقتصـادية متعددة، تناولتها في مقالات سابقة، مثل الراعي والرعية، وتوزيـع الثورة الليبية، وواجب الرعاية وفلسفة توزيع الثروة.

ومن خلال العرض السابق لخلفيات سياسات الأجور، أصبحت ثقافة العمل عندنا متدنية، فما قيمة العمل الذي لا يكفى عائده لأن يحقق للفرد وأسرته دخلاً يغطي كافة أوجه الإنفاق الضروري مـن: تعلـيم وصحة وملبس ومسكن ومواصلات وغيرها.

ومن جانب آخر فإن العامل وزوجته وأولاده يشاهدون ويسمعون عبر وسائل الإعلام المختلفـة عـن الحيـاة اللائقـة والمترفـة أحيانًـا الـتي يتمناها كل منهم في مخيلته، وبمجرد مقارنتها بحيـاتهم الواقعيـة يصابون بالإحباط، وينعكس ذلك علـى سـلوكهم في الحيـاة والعمـل، فتفشت ظاهرة اللامبالاة، وبدءوا يحللون بشكل أو بآخر سرقة المـال

العام، فيقول الشاب مخاطبًا نفسه: لماذا أدرس وأتعلم، وبعد الجامعة لا أجد عمل يتناسب مع تخصصي، ولا أستطيع أن أحقق حلمي في تكوين أسرتي، بشراء سكن منفصل، أستطيع من خلاله تأمين حياة كريمة لي ولزوجة وأولاد المستقبل.

إن الأمر يقتضي إعادة النظر في نظام العمل وإحياء المجلس الأعلى للأجور، أو تأسيس جهة يوكل لها أجراء الدراسات الدورية لغلاء المعيشة، هذه الدراسات يتحدد بناء عليها زيادة نسبة أجور العاملين كل ثلاث سنوات على الأكثر.

والشيء المهم جدًّا في ليبيا، بل وفي معظم الدول العربية، ولكننا نهمله هو العمل بجدية على بعث وتعليم الجيل الجديد السلوك السوي في العمل، مثل: أخلاقيات الأداء وإتقان المهنة ومبادئ الالتزام والمصداقية، وهذا يبدأ بتوعية أولياء الأمور من أجل غرس هذه المبادئ في أبنائهم، وكذلك تدريس المناهج المعدة لسلوكيات العمل والعلاقات الإنسانية في العمل، مع التركيز على غرس مفهوم العمل الجماعي والتعاوني في الثانوية والجامعة، مع القيام بعمل تخطيطي علمي سليم يحقق التوازن الرشيد بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل.